World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 18 – 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

التوزيع: عام
التاريخ: 18 أكتوبر/تشرين الأول 2024
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 4 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2024/4-C
قضايا السياسات
للموافقة

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تحديث سياسة تغير المناخ

مشروع القرار*

يوافق المجلس على تحديث سياسة تغير المناخ (WFP/EB.2/2024/4-C).

أولا- الخلفية

1- أوصى تقييم سياسة برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) بشأن تغير المناخ لعام 2017 وسياسة الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها لعام 2011[1] بأن يقوم **البرنامج** بتحديث سياسة تغير المناخ لكي تعكس الظروف الدولية المتغيرة والطبيعة الشاملة لتغير المناخ في عمليات **البرنامج** وتدمج الدروس المستفادة من تنفيذ السياسة حتى الآن.

ثانيا- السياق العالمي

أزمة المناخ هي أزمة إنسانية

2- يشكل تغير المناخ عاملا مُضاعِفا للمخاطر للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. فهو يؤدي إلى تفاقم شح الموارد وزيادة تدهور العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية القائمة التي يرتكز عليها الجوع وسوء التغذية. ومنذ إقرار سياسة **البرنامج** الأولى بشأن تغير المناخ في عام 2017، شكلت الآثار الواسعة النطاق لتغير المناخ مفاجأة حتى بالنسبة للمجتمع العلمي.[2] وقد أصبح جليا الآن أن هذه الآثار ستستمر في إثقال كاهل نظام إنساني يواجه أصلا صعوبات في مواكبة الاحتياجات الإنسانية الحالية.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

[1] **البرنامج**. 2023. *تقييم سياسات **البرنامج** للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ*.

[2] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2023. *تغير المناخ لعام 2023. التقرير التجميعي: ملخص لواضعي السياسات*.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة E. Heines
مديرة
شُعبة سياسات البرامج والتوجيه
بريد إلكتروني: edith.heines@wfp.org

السيد G. Laganda
مدير
دائرة المناخ والقدرة على الصمود
بريد إلكتروني: gernot.laganda@wfp.org

3- وبين عامي 2010 و2020، كانت 83 في المائة من جميع الكوارث الناجمة عن المخاطر الطبيعية مرتبطة بظواهر مناخية متطرفة – ولا سيما الفيضانات والعواصف وحالات الجفاف والحرارة الشديدة. وأثرت هذه الكوارث مجتمعة على 1.7 مليار شخص، مودية بحياة 000 410 شخص.[3] وفي عام 2022، فر 70 في المائة من اللاجئين وطالبي اللجوء من بلدان شديدة العرضة للتأثر بالمناخ.[4] وفي عام 2023، تسببت الظواهر المناخية المتطرفة في معاناة 72 مليون شخص من الجوع الذي وصل إلى مستويات الأزمة أو الطوارئ[5] وأدت إلى ما يزيد على 20 مليون حالة نزوح داخلي جديدة.[6] وتؤدي زيادة الضغوط على موارد المياه وأنماط الطقس المتغيرة إلى تفاقم ضعف الناس في الكثير من المواقع المعرضة للأخطار.

4- ويؤدي تغير المناخ إلى تحول أنماط الأزمات الإنسانية حيث تصبح بعض الأخطار، مثل الحرارة الشديدة، أكثر شيوعا، بينما يشتدّ بعضها الآخر، مثل العواصف الاستوائية، وتقل إمكانية التنبؤ باتجاهاته. وتعمق هذه الصدمات التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وتعزز الأعراف الاجتماعية والحواجز الهيكلية التي تحد بالفعل من قدرة النساء والبنات والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المتضررة بشكل غير متناسب على إدارة المخاطر والتكيف مع الظروف المتغيرة. ومثال على ذلك التوقعات بأن يؤدي تغير المناخ إلى نهاية مفاجئة للتعليم بالنسبة إلى 12.5 مليون بنت.[7]

5- ويصل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إلى أعلى مستوياتهما حيث تتقاطع الآثار السلبية لتغير المناخ مع محركات الجوع الأخرى مثل النزاعات والفقر الهيكلي وعدم المساواة الاقتصادية. وفي عام 2023، تأثرت أيضا البلدان الأربعة عشر التي تواجه أكبر مخاطر مناخية بالنزاع أو الهشاشة. وكان لدى 13 من هذه البلدان أيضا خطط استجابة إنسانية.[8] ومن شأن هذه الطبيعة المركبة للكثير من الأزمات الإنسانية أن تزيد من صعوبة تنفيذ العمل المناخي والوصول إلى التمويل المناخي في السياقات العالية المخاطر.

6- وتسهم النظم الغذائية في تغير المناخ وتتأثر به. وفي مواجهة الخسائر والأضرار المتزايدة في قطاعي الأغذية والزراعة، تواجه الحكومات تحديات في تسريع التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في النظم التي تنتج الأغذية وتوصلها إلى موائد الناس. وبما أن النظم الغذائية مسؤولة عن 21-37 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة التي من صنع الإنسان،[9] فإن الكثير من البلدان تبحث عن دعم دولي منسق وشراكات دولية منسقة لإزالة الكربون وتنويع النظم الغذائية، وزيادة قدرة سلاسل القيمة على الصمود وكفاءة استخدامها للموارد، وضمان إمكانية تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية للمجتمعات المحلية الضعيفة مع تغيّر المناخ.

العمل المناخي المتعدد الأطراف لا يزال يجري على نطاق صغير للغاية وببطء شديد

7- يهدف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. واستنادا إلى الاتجاهات الحالية في انبعاثات غازات الدفيئة، فإن العالم حائد جدا عن المسار الصحيح لتحقيق هذا الهدف، وقد يتقوض بشكل دائم بحلول عام 2030.[10] وسيكون لذلك بدوره عواقب واسعة النطاق بالنسبة للأمن الغذائي. واستعدادا لهذا المستقبل، تسعى البلدان إلى تسريع العمل للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتحويل الاقتصادات القائمة على

---

[3] الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. 2020. *تقرير عن الكوارث في العالم لسنة 2020. رغم القيظ والأعاصير: معا سنواجه الآثار الإنسانية لأزمة المناخ.*

[4] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2024. *الخطة الاستراتيجية لمجال تركيز العمل المناخي 2024-2030.*

[5] شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2024. *التقرير العالمي بشأن الأزمات الغذائية لعام 2024: تحليل مشترك من أجل قرارات أفضل.*

[6] مركز رصد النزوح الداخلي. 2024. *التقرير العالمي حول النزوح الداخلي لعام 2024.*

[7] صندوق ملالا. 2021. *مستقبل أكثر اخضرارا وعدالة: لماذا يحتاج القادة إلى الاستثمار في المناخ وتعليم البنات.*

[8] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2023. *نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي لعام 2024: أزمة المناخ المتصاعدة تزيد الاحتياجات وأوجه الضعف.*

[9] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2019. *تغير المناخ والأرض: تقرير خاص صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي والأمن الغذائي وتدفقات غازات الاحتباس الحراري في النظم الإيكولوجية الأرضية.*

[10] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2023. *تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2023: تسجيل مستويات قياسية جديدة - درجات الحرارة تسجل مستويات قياسية جديدة، ومع ذلك يفشل العالم (مرة أخرى) في خفض الانبعاثات.*

الوقود الأحفوري مع تسريع الاستثمارات في المؤسسات والنظم والعمليات للتكيف مع تغير المناخ وإدارة المخاطر المتزايدة للكوارث المناخية.

8- ولا تتم هذه الاستثمارات بالسرعة والحجم المطلوبين لضمان الأمن الغذائي للسكان الضعفاء. ويؤدي نقص التمويل المخصص للتكيف[11] ونقص التمويل المعد مسبقا للكوارث والذي يشكل أقل من 3 في المائة من جميع تدفقات تمويل الأزمات،[12] إلى إعاقة الاستجابات الفعالة للكوارث المناخية. وفي ظل عدم الاستثمار في الوقت المناسب في التكيف والحد من مخاطر الكوارث، فإن المجتمعات المحلية الضعيفة وتلك التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تواجه الآن آثار تغير المناخ على نطاق زمني يقاس بالأسابيع والشهور، وليس بالسنوات والعقود. ولا يزال كثيرون محرومين من التمويل المطلوب بشكل عاجل لتعزيز القدرة على الصمود والتكيف على المستوى المحلي والتواصل مع النظم الوطنية والدولية للتخطيط للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.[13]،[14]

المواءمة مع السياسة الدولية

9- تتواءم سياسة **البرنامج** بشأن تغير المناخ مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتستند إلى التقييمات العلمية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وتدعم البلدان في جهودها الرامية إلى النهوض بأهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس المبرم بموجبها. وعلى وجه التحديد، يدعم **البرنامج** تنفيذ الهدف العالمي لاتفاق باريس بشأن التكيف[15] وهدف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المتمثل في منع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي ضمن إطار زمني يكفي "لضمان عدم تهديد إنتاج الأغذية، وتمكين التنمية الاقتصادية من المضي قدما بطريقة مستدامة".[16]

10- وعلى المستوى القطري، يقر **البرنامج** بأوجه الضعف والتحديات الفريدة التي تواجه البلدان النامية، التي تفتقر إلى القدرات التقنية والمالية اللازمة لإدارة المخاطر المناخية على سبل كسب العيش والنظم الغذائية. ومن خلال دمج الأنشطة التي تركز على المناخ في الاستراتيجيات والبرامج القطرية ودعم الوصول إلى التمويل المناخي، يدعم **البرنامج** الحكومات في تحقيق سياساتها واستراتيجياتها الوطنية المتعلقة بتغير المناخ وخططها الوطنية للتكيف ومساهماتها المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس.

11- وإقرارا بالصلات القائمة بين تغير المناخ وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي، يؤكد **البرنامج** ضرورة التصدي لهذه التحديات الوجودية من خلال إجراءات منسقة ومتكاملة. ولذلك، يدعم **البرنامج** اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي اللتين تقدمان نقاط دخول وآليات تكميلية للنهوض بالأمن الغذائي والأمن التغذوي في ظل مناخ متغير.

12- وساهم السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية بأقل قدر في الاحترار العالمي، ومع ذلك فإنهم يعانون من عواقب قرارات الاستثمار وأنماط الاستهلاك في الاقتصادات القائمة على الوقود الأحفوري. وبغية معالجة هذا التفاوت، يدعم **البرنامج** هدفا عالميا بشأن التمويل المناخي يجلب آليات تمويل جديدة لمعالجة أولويات واحتياجات البلدان النامية، ومساعدة هؤلاء السكان على معالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ. وإضافة إلى ذلك، يدعم **البرنامج** مشاركة الأشخاص المتضررين والفئات التي لا تتمتع بالتمثيل الكافي في المفاوضات وعمليات التخطيط والاستثمار المتعلقة بالمناخ.

---

[11] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2023. *تقرير فجوة التكيف لعام 2023: نقص التمويل. عدم الجاهزية الكافية - عدم كفاية الاستثمارات والتخطيط بشأن التكيف مع تغير المناخ يعرض العالم للخطر.*

[12] مركز الحماية من الكوارث. 2023. *حالة التمويل المعد مسبقا للكوارث للعام 2023.*

[13] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2023. *تمويل التنمية من أجل الهشاشة المتعلقة بالمناخ والبيئة: تبريد النقاط الساخنة.*

[14] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2021. *التمويل المناخي من أجل الحفاظ على السلام: جعل التمويل المناخي يعمل في السياقات المتأثرة بالنزاع والهشة.*

[15] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. اتفاق باريس، المادة 7، الهدف العالمي بشأن التكيف.

[16] الأمم المتحدة. 1992. *اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.*

ثالثا- عرض القيمة الذي يقدمه البرنامج وميزته النسبية

13- **الاستفادة من الشراكات لدعم الفئات الأكثر ضعفا.** يحافظ **البرنامج** على تركيز مستمر على المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وعلى الفئات التي تكون متخلفة عن الركب في العمل المناخي الدولي. وتشتمل هذه الفئات على مجتمعات السكان الأصليين والنازحين، والأمهات الحوامل والمرضعات، والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال الاستناد إلى شبكة واسعة من الشركاء المحليين والمؤسسات، يعمل **البرنامج** أيضا على النهوض بالتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات وفي السياقات حيث لا يجري تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ على المستوى المحلي بفعالية. كما أن إلمام **البرنامج** بالمخاطر التي يواجهها السكان الضعفاء الذين يعيشون في أصعب الظروف يضعه في موقع فريد للاستفادة من الشراكات وتمكين المجموعات المحلية والمنظمات الشعبية بالمهارات والموارد اللازمة للتكيف الذي تقوده المجتمعات المحلية.

14- **الخدمات القائمة على المعرفة لإدارة المخاطر المناخية.** بناء على سجل حافل للغاية في مجال التخطيط للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، بنى **البرنامج** داخليا مجموعة من المهارات والخدمات التي أصبحت ذات أهمية متزايدة للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وعلى سبيل المثال، يستفيد **البرنامج** من قدراته وشراكاته في التحليل المتكامل للسياق، والتنبؤ القائم على الأثر والاستهداف القائم على الضعف لتحديد أولويات أنشطة البرامج في البيئات المعرضة للأخطار. وتسرّع قدرة **البرنامج** على العمل مع آليات العمل الاستباقي والتأمين ضد المخاطر المناخية - والتي يتم تطبيقها في شراكة وثيقة مع شركاء آخرين من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص - تقديم الدعم للمجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي من خلال توفير خدمات محددة تقلل الخسائر والأضرار إلى أدنى حد وتعالجها.

15- ومن خلال تسخير قوته الشرائية ومعرفته بالأسواق المحلية، يعمل **البرنامج** على تشجيع توفير الأغذية من مصادر محلية عبر برامجه وأثناء دعم الوجبات المدرسية وغيرها من شبكات الأمان الاجتماعي القائمة على الأغذية. ويشجع ذلك على إنتاج زراعي أكثر تنوعا، ويحسن التغذية ويوفر للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة دخلا إضافيا واحتياطيات ضد المخاطر. وباعتباره أكبر مقدم للمساعدات النقدية في مجتمع العمل الإنساني، يستطيع **البرنامج** تحفيز الطلب على المنتجات والتكنولوجيات المستدامة بيئيا وتخفيف الطلب على أنماط الاستهلاك غير المستدامة.

16- وفي أعقاب الكوارث المناخية، يدعم **البرنامج** المجتمعات المحلية والحكومات في "إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة" خلال مراحل التعافي من الكوارث وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار. وحيثما تكون مجموعة الأمن الغذائي فاعلة، يستفيد **البرنامج** من قدرته على تنسيق المجموعات لضمان أن يكون الانتقال من العمل الإنساني إلى العمل الإنمائي مستنيرا بالمخاطر وأن يُراعى كل من تحليل المخاطر المناخية وخيارات التكيف في تخطيط إعادة الإعمار وصنع القرار.

17- **دعم الحلول المناخية المبتكرة عند محور العمل الإنساني والعمل الإنمائي.** أثبت **البرنامج** أن البرامج المتكاملة الطموحة في محور العمل الإنساني والعمل الإنمائي يمكن أن يكون لها آثار إيجابية على قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وقدرتها التكيفية. ويتجلى ذلك في برامج من قبيل البرنامج المتكامل المتعلق بالقدرة على الصمود في منطقة الساحل، الذي حسّن قدرات التكيف لدى 4 ملايين شخص في خمسة بلدان وخفض اعتماد المجتمعات المحلية على المساعدات الغذائية أثناء حالات الجفاف.[17]

18- ويواصل **البرنامج** أيضا إظهار كيف يمكن للنظام الإنساني أن يتطور ويتكيف لدعم الناس بشكل أفضل وهم يواجهون حقيقة أزمة المناخ المتفاقمة. ويعد **البرنامج** أول كيان تابع للأمم المتحدة يربط المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بحلول التأمين ضد المخاطر المناخية؛[18] ويستفيد من التأمين السيادي ضد المخاطر المناخية للعمليات الإنسانية؛[19] ويحفز العمل الاستباقي في البيئات المتضررة من النزاعات؛[20] ويستخدم التعلُّم الآلي لتطبيقات الإنذار المبكر بالمخاطر.[21] ومن خلال

[17] **البرنامج**. 2024. *القدرة على الصمود: حصاد الأمل في منطقة الساحل*.

[18] **البرنامج**. 2023. مبادرة الصمود الريفي R4.

[19] **البرنامج**. 2024. *التقرير السنوي بشأن التأمين ضد مخاطر تغير المناخ لعام 2023*.

[20] **البرنامج**. 2024. *توسيع نطاق الإجراءات الاستباقية من أجل الأمن الغذائي: العمل الاستباقي في عام 2023 تحت المجهر*.

[21] **البرنامج**. 2023. *التعلم الآلي لأنظمة الإنذار المبكر*.

مسرّع الابتكار، يقود **البرنامج** تحديات الابتكار المخصصة التي تجعل التكنولوجيات ذات الصلة بالمناخ في متناول صناديق المناخ المتعددة الأطراف والشركاء من القطاعين العام والخاص.[22]

رابعا- نطاق هذه السياسة

19- تركز هذه السياسة على الإجراءات الخاصة بالمناخ وذات الصلة بالمناخ في سياق انعدام الأمن الغذائي المزمن والحاد. ويتبنى **البرنامج** منظورا متكاملا يركز على الحلول التي تحول دون وقوع خسائر وأضرار لسبل كسب العيش والنظم الغذائية وتقللها وتعالجها.[23] ويعترف هذا المنظور المتكامل بتخفيف آثار تغير المناخ كعنصر لا يتجزأ من العمل المناخي الشامل، ولكنه يركز بشكل واضح على القدرات الأساسية **للبرنامج** في مجال التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والاستجابة للكوارث.

التخفيف من آثار تغير المناخ

20- من منظور عالمي، إن أهم نقطة دخول لحماية الأمن الغذائي من آثار تغير المناخ هو الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. فكلما كان الانخفاض في الانبعاثات الناجمة عن الإنسان أكبر، كلما انخفضت المخاطر المناخية التي يواجهها السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وبالتالي، فإن سياسة **البرنامج** بشأن تغير المناخ تتواءم مع أهداف تخفيف آثار تغير المناخ التي نص عليها اتفاق باريس لعام 2015 وهي تدعم الدعوة إلى تحقيق تخفيضات طموحة في الانبعاثات على المستوى العالمي.

21- وفي حين أن خفض انبعاثات غازات الدفيئة ليس هدفا رئيسيا لخططه الاستراتيجية القطرية، فإن **البرنامج** ملتزم بخفض بصمته الكربونية عن طريق تنفيذ نظم الإدارة البيئية ومعاييرها وضماناتها عبر عملياته. وتحكم سياسة **البرنامج** بشأن البيئة وإطاره الخاص بالاستدامة البيئية والاجتماعية هذه الأنشطة.[24] وتمشيا مع مبادرة "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء"[25] واستراتيجية الإدارة المستدامة في منظومة الأمم المتحدة، يزيد **البرنامج** كفاءة استخدام أسطوله ومبانيه للطاقة، ويعتمد توجيهات السفر المراعية للكربون ومبادئ الاقتصاد الدائري. وفي عملياته المتعلقة بسلسلة الإمداد، يطبق **البرنامج** حلولا مبتكرة لتعزيز الاستدامة البيئية، من التوريد إلى النقل والتخزين.

22- ويولد **البرنامج** منافع مشتركة متعلقة بتخفيف الآثار من خلال أنشطة استعادة الأراضي ودعم كسب سبل العيش التي تشجع الممارسات التجديدية وتعزز بالوعات الكربون وتعزل الكربون في التربة والنباتات المحسنة.[26] وتشمل السبل الأخرى التي ستعمل من خلالها البرامج القطرية **للبرنامج** على توليد المنافع المشتركة لتخفيف أثر تغير المناخ عمليات الشراء المحلية من سلاسل القيمة القصيرة والفعالة من حيث الموارد، واستخدام النقد والقسائم لتحفيز تبني التكنولوجيات المنخفضة الكربون، واعتماد الطاقة المتجددة وحلول الطهي النظيف.

التكيف مع تغير المناخ

23- يعد التكيف مع آثار تغير المناخ أولوية حاسمة للحفاظ على الأمن الغذائي في ظل مناخ متغير. ويطبق **البرنامج** نهجا مجتمعيا ومحدد السياق للتكيف يشمل تدابير هيكلية مثل البنية التحتية المادية والنُهج القائمة على النظم الإيكولوجية؛ والتدابير الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والمعلومات وتغيير السلوك؛ والتكيف المؤسسي الذي يركز على السياسات والبرامج الحكومية والقوانين، والتنظيم، والتخطيط الاقتصادي، والاستثمار.

24- وبما يتسق مع سياسته بشأن القدرة على الصمود، يعطي **البرنامج** الأولية في برامجه المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ للبيئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي حيث يمكن أن يؤدي اضطراب توافر الأغذية أو الوصول إليها نتيجة تغير المناخ إلى إحداث أزمة أو حالة طوارئ بشأن الأمن الغذائي. وفي مثل هذه السياقات، تتضمن الاستراتيجيات والبرامج القطرية **للبرنامج** أنشطة

---

[22] **البرنامج**. 2023. برنامج مسرع الابتكار في مجال التكيف مع المناخ – صندوق التكيف.

[23] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 2023. *الرسائل الرئيسية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تجنب الخسائر والأضرار وتقليلها ومعالجتها من منظور إنساني*.

[24] **البرنامج**. 2021. تعميم المدير التنفيذي OED2021/018: *إنشاء إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية* ***للبرنامج***.

[25] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2023. *تقرير خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء لعام 2023: البصمة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة والجهود المبذولة للحد منها*.

[26] **البرنامج**. 2022. *خضرنة منطقة الساحل: كيف يولد البرنامج المتكامل للقدرة على الصمود في* ***البرنامج*** *حلولا مناخية على نطاق واسع*.

محددة تزيد من القدرة التكيفية لسبل كسب العيش والنظم الغذائية. وتتجذر هذه الأنشطة في التعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء - بما في ذلك المؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، ومجموعات المزارعين، والمجموعات النسائية، والمدارس. وهي تتخذ نهجا متوسطا إلى طويل الأجل لاستعادة المناظر الطبيعية المتدهورة، وتعزيز ممارسات سبل كسب العيش المتنوعة والتجديدية وتعزيز استخدام الطاقة المستدامة وحلول التجهيز والتخزين بعد الحصاد في النظم الغذائية وسلاسل القيمة. ولإزالة مخاطر الاستثمارات في هذه المجالات، يهدف **البرنامج** إلى دمج الوصول إلى شبكات الأمان المالية وخدمات المعلومات المناخية بشكل منهجي في مبادراته بشأن التكيف مع تغير المناخ.[27]

[27] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون. 2024. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله.*

الشكل 1: النهج المتكامل للبرنامج إزاء الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ

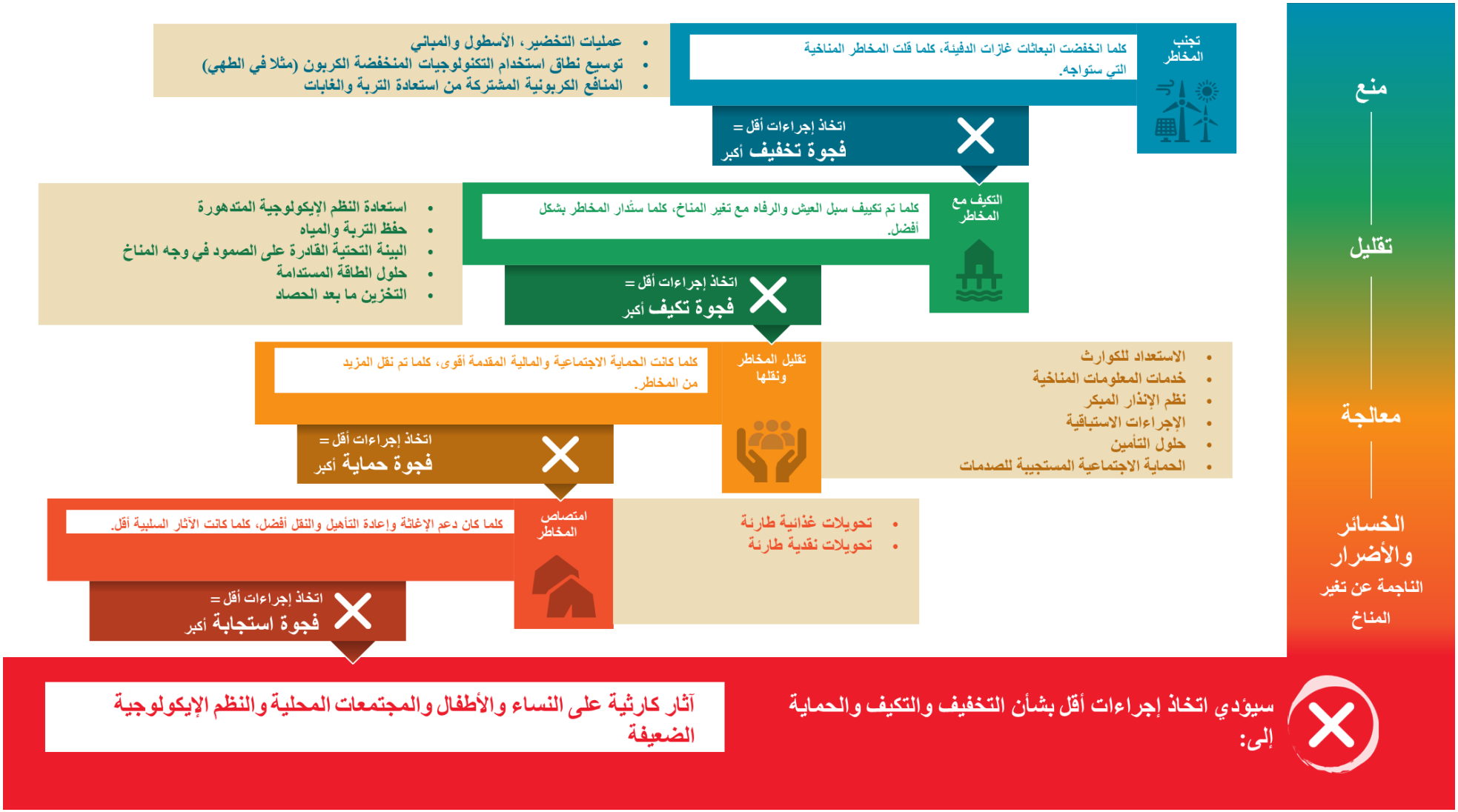

الحد من مخاطر الكوارث

25- إلى جانب التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، يُشكّل الحد من مخاطر الكوارث على المدى القريب خط دفاع أساسيا في النهج المتكامل الذي يتبناه **البرنامج** إزاء تغير المناخ. ويهدف **البرنامج** إلى تمكين الاستعداد بشكل أفضل للكوارث المناخية الحتمية والنهوض بالحماية ضد العواقب السلبية لتغير المناخ التي لم يعد من الممكن تجنبها أو التكيف معها. وتتطلب هذه الحماية تركيزا شديدا على الأنشطة التي تحقق نتائج الحد من المخاطر في فترات زمنية أقصر، ومنظورا واضحا بشأن الفشل المحتمل للمواسم الزراعية المقبلة.

26- ويلتزم **البرنامج** بتعزيز البروتوكولات المحلية والوطنية والإقليمية للإنذار المبكر والاستعدادات لحالات الطوارئ المتعلقة بالمناخ[28] وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية والمالية المستجيبة للصدمات في المواقع المعرضة للأخطار. ويشتمل ذلك على زيادة عدد البلدان حيث يمكن تفعيل بروتوكولات العمل الاستباقي بالاستناد إلى التوقعات المناخية وربطها بالتمويل المجهز مسبقا قبل وقوع الصدمات المناخية.

الاستجابة للكوارث

27- بصفته أكبر منظمة إنسانية في العالم، يُطلب من **البرنامج** في كثير من الأحيان توفير الإغاثة الطارئة في الأماكن حيث تسببت الكوارث المناخية في خسائر وأضرار لسبل كسب العيش وحيث انهارت النظم الغذائية. وعند القيام بذلك، ينشر **البرنامج** جميع أدواته وقدراته لتحديد الأشخاص الأكثر احتياجا والوصول إليهم بسرعة وبفعالية وبما يتماشى مع المبادئ الإنسانية. كما يدرك **البرنامج** أهمية خبرته في مجال الإغاثة من الكوارث في تمكين استجابات حكومية أكثر كفاءة للخسائر والأضرار، وخاصة في ما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ والتخطيط للطوارئ، والعمل الإنساني المبكر، والتحويلات القائمة على النقد للسكان المتضررين، والإغاثة من الكوارث في حالات النزاع، ودمج مبادئ القدرة على الصمود في إعادة التأهيل والتعافي من الكوارث.

خامسا- مبادئ هذه السياسة

28- بالاستناد إلى الدروس المستفادة من الدورة الأولى لهذه السياسة، وبما يتواءم مع المبادئ التي تقوم عليها سياسات **البرنامج** بشأن القدرة على الصمود والاستعداد لحالات الطوارئ والسياسات الجنسانية، فإن هذه السياسة ستطبق المبادئ التالية التي تركز على الناس.

التوقع والحماية

29- يمكن التنبؤ بمعظم الظواهر المناخية المتطرفة. ويمكن وضع نماذج لاحتمالات حدوثها، كما يمكن الوثوق بشكل متزايد في الأساليب العلمية المستخدمة للتنبؤ بآثارها وتقييمها. والعمل الوقائي ينقذ الأرواح ويوفر الوقت ويوفر تكاليف الاستجابة - كما أثبتت الأدلة التي تدعم برامج الإنذار المبكر والعمل الاستباقي والتأمين ضد المخاطر المناخية التي يدعمها **البرنامج**. ويواصل **البرنامج** العمل مع الحكومات وغيرها من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء المحليين لتعزيز قدرات التنبؤ بالأخطار المتعددة، وتقليص المهل الزمنية للاستجابة للكوارث، وتحديد عتبات واضحة للعمل الوقائي وتناول طبقات مختلفة من المخاطر المناخية التي تواجهها السكان الضعفاء.[29] ومع اتساع نطاق هذه الجهود، سيغتنم **البرنامج** وشركاؤه الفرص لزيادة توليد الأدلة من أجل زيادة حصة التمويل القائم على التنبؤات في القطاع الإنساني.

[28] **البرنامج**. 2023. *توقع مخاطر الطقس والمناخ – معلومات الطقس من أجل الصالح العام العالمي.*

[29] **البرنامج**. 2022. *تمويل المخاطر المناخية: الإجراءات الاستباقية والمبكرة لأخطار المناخ.*

إضفاء الطابع المحلي والتكامل

30- تُظهر الدروس المستفادة من برامج المناخ والقدرة على الصمود التي يدعمها **البرنامج**،[30،31] أن قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه الصدمات المناخية تتحدد بمدى تمكن الناس من الوصول إلى الموارد وتنظيم أنفسهم قبل أوقات الحاجة وفي أثنائها. وهي تؤكد الحاجة إلى اعتماد نهج محدد السياق ومتكامل ومراع لظروف النزاع إزاء العمل المناخي يهدف إلى تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي والطبيعي، والإنتاجي، والمالي، والسياسي. ويتطلب انعدام الأمن الغذائي المزمن الذي يكون مصحوبا في كثير من الأحيان بالتهديد الثلاثي المتمثل في الضعف الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي والهشاشة البيئية أن يبتعد **البرنامج** عن الدور الذي يتمحور حول التوزيع والتنفيذ ويركز بدلا من ذلك على التماسك الاجتماعي وتمكين الجهات الفاعلة المحلية، وقدراتها، وقياداتها، وحوكمتها.

التعبئة وإقامة الشراكات

31- لا يمكن تعزيز قدرة سبل كسب العيش والنظم الغذائية على الصمود في وجه آثار تغير المناخ عبر مشروع واحد أو منظمة واحدة. إذ يتطلب ذلك شراكات مستدامة وتعاونا للتصدي للعوامل المعقدة والمتعددة الأبعاد الكامنة وراء الضعف أمام الآثار المناخية، والتي تشمل أيضا فقر الدخل والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وغياب الأمن البشري. وقد أظهرت الدروس المستقاة من تنفيذ سياسات **البرنامج** بشأن المناخ والقدرة على الصمود حتى الآن أن النُهج الفعالة إزاء التكيف مع تغير المناخ – مثل البرنامج المتكامل لبناء القدرة على الصمود في منطقة الساحل أو حافظة **البرنامج** من برامج الإجراءات الاستباقية العالمية وبرامج تمويل التصدي لمخاطر الكوارث – هي نُهج متكاملة مؤسسيا وماليا. فهي تحدد تسلسلا لمختلف موارد التمويل وتجمع بينها، وتقيم شراكات مستدامة بين المؤسسات الحكومية وكيانات الأمم المتحدة وبرامجها والشركاء من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية والجهات الفاعلة المحلية. وإلى جانب قاعدة تمويل أكثر استدامة، تعمل هذه الشراكات أيضا على نشر الوعي بشأن التكيف مع تغير المناخ وتحفيز توليد الأدلة وتبادل المعرفة.

سادسا- نظرية التغيير

32- يعتمد **البرنامج** رؤية لمستقبل ينعم فيه الأشخاص المعرضون للصدمات المناخية وعوامل الإجهاد بالأمن الغذائي ويستطيعون مواصلة تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية بطريقة مستدامة في ظل المناخ المتغير.

33- **الأهداف.** لتحقيق هذه الرؤية، يسعى **البرنامج** إلى تحقيق هدفين متكاملين ومترابطين هما: تعزيز قدرة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على الصمود أمام الأخطار المناخية وقدرتهم على التكيف مع آثار تغير المناخ؛ وتعزيز قدرة الحكومات على إدارة المخاطر التي يشكلها تغير المناخ على النظم الغذائية، والاستعداد للكوارث المناخية والاستجابة لها والتعافي منها.

34- **الحصائل.** يتحقق الهدفان من خلال حصائل قابلة للقياس على المستويين المحلي والوطني تتعلق بتمكين المجتمعات المحلية وقدرة المؤسسات والنظم الحكومية على تحقيق خطط التكيف مع تغير المناخ ومعالجة الخسائر والأضرار. وتتعلق حصيلة تكميلية ثالثة بمساهمات **البرنامج** في عمليات السياسات الإقليمية والعالمية التي ترسخ أهداف الأمن الغذائي والتغذية في سياسات وصناديق وبرامج المناخ الدولية. وتتقاطع هذه الحصائل عندما تكمّل جهود التكيف المجتمعية أو ترتبط بالجهود الرامية إلى تعزيز النظم الحكومية في السياسة الدولية بشأن تغير المناخ وأطر التمويل المناخي.

35- **مسارات التغيير.** يرتبط تحقيق هذه الحصائل بمسارات التغيير التكميلية التي تيسر دمج الأنشطة التي تركز على المناخ في الاستراتيجيات والبرامج القطرية **للبرنامج**. وبناء على التحليل المحدد السياق للمخاطر والكوارث المناخية، وبما يتواءم مع أولويات الحكومة للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، يمكن للمكاتب القطرية **للبرنامج** أن تعطي الأولوية للأنشطة التي تركز على المناخ في إطار حصائل ومجالات تركيز محددة للخطط الاستراتيجية القطرية. وتعزز هذه الأنشطة قدرة النساء والبنات والشباب والفئات المهمشة على التأثير وتحسن قدرات العمل المناخي للحكومة والشركاء المحليين. ولدمج

[30] **البرنامج**. 2024. *تعلم القدرة على الصمود في النيجر: تقرير نهاية تقييم الأثر.*

[31] **البرنامج**. 2021. *العمل قبل حدوث الفيضان لحماية الفئات الأكثر ضعفا: استعراض مستقل للتحويلات النقدية الاستباقية* ***للبرنامج*** *في بنغلاديش.*

الأمن الغذائي والتغذوي في السياسات والصناديق والبرامج المناخية الدولية، يحتاج **البرنامج** إلى ترسيخ مشاركته في مجال السياسة الدولية بشأن تغير المناخ ومع مؤسسات التمويل المناخي ودمج تركيز قوي على المناخ في أنشطة الدعوة والاتصالات المؤسسية.

36- **العوامل التمكينية.** ترتكز هذه السياسة على أربعة عوامل تمكينية توضح المدخلات المطلوبة على مختلف المستويات الوظيفية في **البرنامج** لتفعيل مسارات التغيير وتنفيذ هذه السياسة:

أ) *الشراكات*. إن التعاون والتنسيق مع الشركاء من القطاعين العام والخاص والمؤسسات المحلية والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الأخرى ضروري لمعالجة الضعف المتعدد المستويات من خلال البرامج المتكاملة والمحددة السياق للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

ب) *البيانات والبحوث والأدلة*. بغية ضمان إدماج الإجراءات الخاصة بالمناخ بشكل جيد في الخطط الاستراتيجية القطرية، ينبغي تجهيز المكاتب القطرية **للبرنامج** وشركائها لتحليل المشاكل المناخية وتقييم فعالية التكيف وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث لمختلف فئات سبل كسب العيش والمواقع المستهدفة. وينبغي أن يسترشد اختيار هذه الأنشطة وتصميمها التقني بالمعرفة التقنية والتوجيهات التي عادة ما تُوحد في مقر **البرنامج** أو مكاتبه الإقليمية.

ج) *قدرة القوة العاملة*. يتعين استعراض وتحسين آليات العمل، مثل طرائق التعاقد وإجراءات الالتحاق الروتينية وخطط تناوب الموظفين وقوائم الخبراء وممارسات التدريب والشهادات، للمساعدة في بناء الخبرات الخاصة بالمناخ في **البرنامج** واستبقائها. ويتعين أن تكون هذه التغييرات مصحوبة بعمليات فعالة لإدارة التغيير لتمكين المشاركة الناجحة للموظفين عبر المنظمة في مجال العمل المناخي والتمويل المناخي.

د) *التمويل*. يحتاج **البرنامج** إلى تحسين استراتيجياته وشراكاته من أجل تعبئة التمويل الخاص بالمناخ وذي الصلة بالمناخ وتعزيز قدراته على ترتيب تسلس وجمع هذا التمويل مع الاستثمارات الأخرى في مجال الأمن الغذائي.

37- ويشكل تغير المناخ عاملا مضاعفا للمخاطر بالنسبة للكثير من الوظائف البرامجية والتشغيلية **للبرنامج**. وبالتالي، فإن هذه السياسة تتواءم بشكل وثيق مع سياستي **البرنامج** المحدثتين بشأن بناء القدرة على الصمود (2024) والوجبات المدرسية (2024) وسياساته القائمة من قبل بشأن البيئة (2017)، والاستعداد لحالات الطوارئ (2017)، ودور **البرنامج** في بناء السلام في بيئات الانتقال (2013)، ومشتريات الأغذية المحلية والإقليمية (2019)، وتعزيز القدرات القطرية (2022)، والمساواة بين الجنسين (2022)، والحماية والمساءلة (2020).[32] ويخضع استعراض فعالية سياسة تغير المناخ لمتطلبات عملية صياغة السياسات في **البرنامج**.[33]

[32] **البرنامج**. 2023. "خلاصة سياسات **البرنامج** المتعلقة بالخطة الاستراتيجية" (WFP/EB.2/2023/4-C).

[33] **البرنامج**. 2011. "وضع السياسات في **البرنامج**" (WFP/EB.A/2011/5-B).

الشكل 2: نظرية التغيير في سياسية البرنامج المحدثة بشأن تغير المناخ

سابعا- حصائل السياسة

الحصيلة 1: تمكين السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من إدارة المخاطر المناخية والتكيف مع آثار تغير المناخ

38- إن قدرات السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على إدارة المخاطر المناخية والتكيف مع آثار تغير المناخ محلية الطابع وتحددها درجة تعرضهم للمخاطر وضعفهم وقدرتهم على الاستعداد للصدمات وعوامل الإجهاد المناخية وتوقعها واستيعابها والتعافي منها والتحول في مواجهتها. وبالتالي فإن تعزيز التكيف القائم على المجتمعات المحلية - سواء في المناطق الريفية أو شبه الحضرية أو الحضرية - يتطلب نهجا شاملا للجميع وتشاركيا لتعزيز القدرة على الصمود. وتحدد سياسة **البرنامج** المحدثة بشأن القدرة على الصمود (2024) مبادئ نهج **البرنامج** إزاء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وأهمية استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية بقيادة المجتمعات المحلية والممارسات التجديدية والزراعة الإيكولوجية في إصلاح وصيانة رأس المال المادي والطبيعي الذي يعتمد عليه الناس والمجتمعات المحلية من أجل التكيف الفعال. وفي هذا السياق، يستفيد **البرنامج** أيضا من دوره كجهة فاعلة في النظم الغذائية لتيسير وصول المدارس والأسر إلى حلول الطاقة والطهي النظيفة والحديثة التي تحول دون إزالة الغابات وتزيد الفرص الاقتصادية للأعمال التجارية المحلية وتخفف المخاطر الصحية.

39- ويتطلب الحد من الاحتياجات الإنسانية في مواجهة الكوارث المناخية الأقوى والأكثر تواترا ربط التكيف المجتمعي بالتدخلات المنهجية التي تحد مخاطر الكوارث وتحمي الاستثمارات المرتبطة بالتكيف من الخسارة والأضرار. واستنادا إلى خبرته في ربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بتمويل مخاطر الكوارث وتأمين المخاطر المناخية، يعمل **البرنامج** بشكل مطرد على زيادة وصول المجتمعات المحلية إلى الحماية المالية[34] قبل وأثناء وبعد الصدمات المناخية. وقد ثبت أن التوافر المبكر لمثل هذا التمويل لمواجهة المخاطر يمنع استخدام آليات التصدي السلبية التي تعرقل مكاسب التنمية.

40- وتعتبر قدرة المجتمع المحلي على الاتصال بنظم الإنذار المبكر واتخاذ الإجراءات الاستباقية عند التنبؤ بالصدمات المناخية الوشيكة بالغة الأهمية لإدارة المخاطر المناخية. ويتطلب بناء هذه القدرات أن يتفق **البرنامج** والشركاء المحليون على التمويل والخطط مسبقا. وعندما يتم التنبؤ بأن صدمة مناخية ستعصف بمجتمع محلي ما، يعمل **البرنامج** مع السلطات الحكومية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية المحلية من أجل إطلاق اتصالات الإنذار المبكر والتحويلات النقدية وغيرها من خدمات الحماية قبل أن تتأثر الأسر بها. ويسمح هذا الدعم المبكر للناس بالاستعداد للصدمات والحد من آثارها بدلا من الاعتماد على الاستجابة الإنسانية.

41- وتؤثر آثار تغير المناخ على الجميع، ولكن ليس بالتساوي. وفي ما يتعلق بجميع الأنشطة المحددة السياق في إطار هذه الحصيلة، سيتبع **البرنامج** نهجا يركز على الناس كما سيطبق مبادئ الشمول والمشاركة التشاركية، التي تشمل الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية.[35] وستشارك الفئات الاجتماعية التي تتأثر بشكل غير متناسب، مثل النازحين والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والشباب، في القرارات ذات الصلة بالجهود الرامية إلى الحد من ضعف سبل كسب عيشهم. وفي ما يتعلق بالأثر غير المتناسب للكوارث المناخية على الأطفال وأسرهم، سيُكثف **البرنامج** تعاونه مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة لزيادة حماية الأطفال في النقاط الساخنة التي تشهد مخاطر مناخية.

42- كما أن الأدوار والمسؤوليات الاجتماعية غير المتساوية تجعل من الصعب على النساء والبنات ممارسة السيطرة على الموارد الطبيعية المعرضة للتأثر بالأحوال المناخية؛ والوصول إلى الخدمات المالية والمعلومات الخاصة بالمخاطر؛ والمشاركة في صنع القرار بشأن التكيف مع تغير المناخ. ويؤدي ذلك إلى تباين بين تعرضهن للآثار المناخية، وقدرتهن على التكيف وقدرتهن على تحديد شكل الاستجابة للكوارث ومشاركتهن في وضع السياسات المستجيبة لتغير المناخ.[36] وبغية تكوين فهم بشأن الآثار التفاضلية لتغير المناخ على مختلف الفئات الاجتماعية وتحديد خيارات التكيف الفعالة، من الضروري إدراج أصوات واحتياجات النساء والبنات بشكل منصف ومتعمد وتمكين المؤسسات التي تقودها النساء كعوامل تغيير للعمل المناخي. ولزيادة الشمول المالي وتمكين النساء من الوصول بشكل أكثر إنصافا إلى احتياطيات المخاطر والحماية المالية، من الضروري أن يواصل **البرنامج** تعزيز وصول المرأة إلى آليات التأمين ضد المخاطر المناخية.[37]

الحصيلة 2: تحسين قدرة المؤسسات والنظم الحكومية على تحقيق خطط التكيف مع تغير المناخ ومعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ

43- سيكثف **البرنامج** دعمه للحكومات الوطنية والمحلية التي تسعى إلى تعزيز القدرات المؤسسية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في النظم الغذائية. وفي حين أن الطلب الحكومي على هذه الخدمات آخذ في الازدياد، فإنه محدد السياق إلى حد كبير، ويشمل مجموعة واسعة من الطلبات المتعلقة بتصميم السياسات والبرامج وتخطيط الاستثمار من أجل الأمن الغذائي. ويقر **البرنامج** بأنه في بعض البيئات المتأثرة بالنزاع، يمكن أن يشكل عقد الشراكات مع الحكومات المضيفة

[34] **البرنامج**. 2023. *المدفوعات من برامج التأمين ضد المخاطر المناخية التي يدعمها **البرنامج**: حماية الأمن الغذائي من خلال الحماية المالية للفئات الأكثر ضعفا*.

[35] **البرنامج**. 2020. "سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة" (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2).

[36] لجنة الأمم المتحدة للمياه وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2023. *التركيز على الهدف السادس: من السلع الأساسية إلى الصالح العام: خطة نسائية لمعالجة أزمة المياه في العالم*.

[37] **البرنامج**. 2022. *المنظور الجنساني وتمويل المخاطر: كيف يمكن للتأمين ضد المخاطر المناخية أن يغير حياة أربع نساء*.

صعوبة في ما يتعلق بالتزام **البرنامج** بالمبادئ الإنسانية ومراعاة ظروف النزاع. وفي مثل هذه الحالات سيضمن **البرنامج** ألا تتعارض البرامج التي تركز على المناخ مع المبادئ الأساسية للإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال التي ترتكز عليها عملياته الإنسانية.

44- ولتحسين قاعدة الأدلة الخاصة بخطط التكيف، يعمل **البرنامج** مع المؤسسات الحكومية من أجل تعزيز تحليل المخاطر المناخية على الأمن الغذائي،[38] وهو أمر ضروري لوضع خطط التكيف وسياسات الأمن الغذائي واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الوطنية والمساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس. وتستفيد هذه المساعدة التقنية من خبرة **البرنامج** في التحليل المتكامل للسياق[39] وتصنيف المخاطر المناخية،[40] فضلا عن شراكاته التشغيلية في مجال النمذجة المناخية والتنبؤ بالمناخ.

45- ومن خلال المواءمة الوثيقة مع سياساته المواضيعية الأخرى، مثل سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية، سيستفيد **البرنامج** من تحويل النظم الغذائية كمسار للعمل المناخي ويدعم تطوير سلاسل القيمة الغذائية المنخفضة الكربون والقادرة على الصمود. ومن خلال تعزيز القدرة على التكيف والقدرة على الصمود على المستوى المحلي، يدعم **البرنامج** قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والجهات الفاعلة الأخرى في سلاسل القيمة على توظيف التكنولوجيات التي تحقق الكفاءة في استخدام الموارد من أجل إنتاج الأغذية وتجهيزها وتخزينها. ويضع هذا النهج تركيزا خاصا على شمول الناس الذين غالبا ما يُستبعدون من الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيات، بمن فيهم النساء والشباب. ومن خلال دعمه للوجبات المدرسية المشتراة من مصادر محلية، ولا سيما كجزء من برامج الوجبات المدرسية الوطنية، يدعم **البرنامج** الحكومات في تسخير الطلب الذي يمكن توقعه لتوسيع نطاق الممارسات الزراعية المستدامة، ونشر حلول الطاقة النظيفة وتعزيز التعليم المتعلق بالعمل المناخي.[41]

46- وفي البلدان التي تفتقر إلى الاستثمار في التمويل المناخي، يلتزم **البرنامج** بزيادة قدرة الحكومات على تعبئة التمويل الخاص بالمناخ للمشروعات الاستراتيجية التي تعزز الأمن الغذائي. ويشمل ذلك تحسين وصول الحكومات إلى أدوات التمويل المناخي المتعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف، والحد من المخاطر المناخية في الاستثمارات التي تقودها الحكومات التي تدعمها المؤسسات المالية الدولية.

47- وفي حين تواجه الحكومات صدمات وعوامل إجهاد مناخية أقوى وأكثر تكرارا، فإنها تحتاج إلى حيز مالي أكبر للاستجابة إلى الكوارث المناخية ومعالجة آثار الخسائر والأضرار على الاقتصادات المحلية. كما أنها تحتاج إلى تحديث نظم الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها لتكون مستعدة لآثار المناخ المستقبلية.[42] وتشمل المساهمات ذات الصلة التي يقدمها **البرنامج** دعم الخطط الوطنية للاستعداد للكوارث والحد من المخاطر وخطط الاستجابة، والآليات السيادية للتأمين ضد مخاطر الكوارث، ونظم الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، ونظم العمل الاستباقي التي تُفعّل التمويل المرتب مسبقا عند تجاوز عتبات الإنذار الحرجة قبل وقوع كارثة مناخية. وسيواصل **البرنامج** دعم توفير التحويلات القائمة على النقد في أثناء الكوارث وبعدها لتسريع التعافي المحلي من الخسائر والأضرار.

الحصيلة 3: تعزز السياسات والصناديق والبرامج الدولية المتعلقة بالمناخ الأمن الغذائي والتغذوي من خلال العمل المناخي

48- إن **البرنامج** مراقب نشط لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ويقدم مدخلات في آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار.[43] وبصفته كيانا معتمدا لدى الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف، يتفاعل **البرنامج** مع مجالس وأمانات الصندوقين لاستعراض السياسات بحيث تلبي بشكل أفضل احتياجات المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في البيئات الهشة. ويواصل **البرنامج** العمل مع شبكة سانتياغو التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن

[38] **البرنامج**. 2019. *دليل **البرنامج** إلى تحليلات المناخ والأمن الغذائي*.

[39] **البرنامج**. 2014. *التحليل المتكامل للسياق والنهج الثلاثي المحاور*.

[40] **البرنامج**. 2022. تحليل الاستجابة للمناخ – الملامح القطرية.

[41] **البرنامج**. 2023. *نهج **البرنامج** ازاء الوجبات المدرسية المراعية للكوكب*.

[42] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 2023. *رسائل رئيسية بشأن تجنب الخسائر والأضرار، وتقليلها ومعالجتها من منظور إنساني*.

[43] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. 2022. فريق الخبراء التقنيين المعني بالإدارة الشاملة للمخاطر.

تغير المناخ، التي تحفز تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية بشأن الخسائر والأضرار. كما أن **البرنامج** يمثل صوتا رائدا في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن كيفية ربط النظام الإنساني بالعمل المناخي.

49- وبغية النهوض بالقدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية والقدرة على التكيف في الأراضي الجافة، يعمل **البرنامج** مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن حلول عكس اتجاه تدهور الأراضي وبناء القدرة على الصمود في وجه الجفاف كشروط أساسية للأمن الغذائي والمائي. وتشتمل منصات السياسات الدولية الأخرى للنهوض بالعمل المناخي على الأفرقة العاملة التابعة لمجموعة السبعة ومجموعة العشرين.

50- ويضع **البرنامج** تركيزا خاصا على عمليات السياسات وجهود الدعوة الدولية التي تعزز العمل المناخي في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. فمن خلال المشاركة الاستراتيجية مع الشركاء الدوليين، مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومكتب دعم بناء السلام التابع للأمم المتحدة، يعمل **البرنامج** على تعزيز تحالفات الدعوة لتلبية احتياجات الأشخاص الذين يواجهون أزمات معقدة بشكل أفضل. وبناء على تعهده بدعم الإعلان الصادر عن مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة والعشرين بشأن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام،[44] التزم **البرنامج** بأهداف عالمية قابلة للقياس ووضع مجموعة من المشروعات لتوسيع نطاق العمل المناخي في البيئات الهشة.[45]

51- وبصفته أحد الموقعين على "وعد السلام" لخطة العمل من أجل الإنسانية وتماشيا مع توصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2020 بشأن محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، يلتزم **البرنامج** بضمان مراعاة ظروف النزاع في برامجه ومعالجة المخاطر المعقدة. وتحقيقا لهذه الغاية، يسعى **البرنامج** إلى المضي قدما بإدراج العمل الخاص بالمناخ في مناقشات السياسات الدولية بشأن العمل الإنساني والنزاع والهشاشة مع التركيز بشكل خاص على تمكين النساء والبنات وقدرتهن على الصمود.[46]

52- واستكمالا لمشاركته في عمليات السياسات الحكومية الدولية، يساهم **البرنامج** في المنصات التقنية مثل مبادرة الإنذار المبكر للجميع،[47] وشراكة العمل المبكر المستنير بالمخاطر،[48] ومرفق تمويل الرصد المنهجي،[49] والدرع العالمي لمكافحة المخاطر المناخية، ومنتدى تطوير التأمين، ومبادرة المخاطر المناخية ونظم الإنذار المبكر.[50] وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، يدعم **البرنامج** تحويل النظم الغذائية كمسار للعمل المناخي ويقدم مدخلات تحليلية وتقنية في ما يتعلق بتنفيذ الإعلان الصادر عن الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية القادرة على الصمود والعمل المناخي.[51] ولتكملة هذه الجهود، يقدم **البرنامج** دراسات حالة وممارسات جيدة ودروس مستفادة من البرامج التي تركز على تغير المناخ إلى عملية مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية ومركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية.

---

[44] مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. 2023. *إعلان بشأن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام.*

[45] **البرنامج**. 2024. *مجموعة استثمارات **البرنامج** في القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. إقامة الشراكات من أجل اتخاذ الإجراءات الرامية إلى الحد من الاحتياجات الإنسانية وتعزيز الأمن الغذائي.*

[46] هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2023. *العدالة المناخية النسائية: إطار للعمل.*

[47] مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. 2023. *الحالة العالمية لنظم الإنذار المبكر بشأن المخاطر المتعددة لعام 2023.*

[48] المعهد العالمي للسياسات العامة. 2023. *تقييم عام 2023 لشراكات العمل المبكر المستنيرة بالمخاطر: التقرير الأخير.*

[49] **البرنامج**. 2023. *توقع مخاطر الطقس والمناخ: معلومات الطقس من أجل الصالح العام العالمي.*

[50] المخاطر المناخية ونظم الإنذار المبكر. 2021. *التنفيذ على نطاق واسع 2021-2025.*

[51] مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. 2023. *إعلان بشأن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية القادرة على الصمود والعمل المناخي.*

ثامنا- العوامل التمكينية الأساسية

الشراكات

53- يعتمد **البرنامج** على الشراكات القوية لتنفيذ هذه السياسة. وقد انتشرت فرص الشراكة والتعاون في الحوكمة الدولية والإقليمية والوطنية للعمل المناخي منذ الموافقة على سياسة **البرنامج** الأولى بشأن تغير المناخ. وكان هذا الانتشار مدفوعا في جزء منه بمظاهر تغير المناخ المتزايدة على الناس والكوكب والحاجة الملحة إلى الانتقال من الطموح إلى العمل، ولكنه كان مدفوعا أيضا بالتطورات الجديدة في الحوار الدولي بشأن سياسات المناخ – ولا سيما مفهوم الخسائر والأضرار والإقرار بالنظم الغذائية كمسار للعمل المناخي.

54- إن تنفيذ سياسة تغير المناخ هذه متجذر في التعاون المستدام مع المؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة المحلية وغير الحكومية بشأن تحقيق أولويات التكيف مع تغير المناخ وتقليل الخسائر والأضرار إلى أدنى حد. وبغية تحقيق هذه الأهداف، يُسخّر **البرنامج** مجموعة من فرص الشراكات التي يمكن وصفها بشكل عام على النحو التالي:

- **الشراكات التقنية** مع الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء من القطاع الخاص لتمكين وتنسيق تصميم وتنفيذ مشروعات عالية الجودة تركز على المناخ.
- **شراكات التنفيذ** مع مقدمي الخدمات المحليين والمنظمات غير الحكومية والمجموعات المجتمعية، والمنظمات النسائية ومنظمات المزارعين، لتنفيذ واستدامة الأنشطة التي تركز على المناخ في مواقع محددة.
- **شراكات المعرفة** مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية لتحليل المخاطر وجوانب الضعف المتعلقة بالمناخ، وتقييم خيارات التكيف وأولويات الحد من مخاطر الكوارث، ورصد آثار المشروعات والابتكارات التي تركز على المناخ وتدوين "ما يصلح" في البيئات المختلفة.
- **شراكات التمويل** مع الجهات المانحة الثنائية وصناديق المناخ المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والشركاء من المؤسسات الخيرية والقطاع الخاص لتمكين استدامة الاستثمارات الطويلة الأمد في التكيف مع تغير المناخ والحد من المخاطر المناخية.
- **شراكات الدعوة** مع كيانات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات والمنابر الحكومية الدولية والمجتمع المدني ومجموعات الدعوة والمنظمات غير الحكومية من أجل تسليط الضوء على أولويات العمل المناخي وإبلاغ الجمهور الداخلي والخارجي بالحلول الفعالة.

55- وستغطي خطة التنفيذ المحددة التكاليف لهذه السياسة رسم خرائط وتصنيف الشراكات العالمية والإقليمية التي يمكن تسخيرها لتعزيز تنفيذ هذه السياسة. وستسلط هذه الخريطة الضوء على المبادرات المشتركة مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك العمل مع منظمة الأغذية والزراعة على تنفيذ استراتيجية مشتركة بشأن العمل الاستباقي.[52] ومن شأن البرمجة المشتركة والدعوة بين **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة أن تؤدي إلى تعزيز التصميم والتنفيذ المنسقين لمشروعات التمويل المناخي المتعددة الأطراف؛ وتعزيز تنفيذ الشراكات في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات؛ وترسيخ الدعم للأمن الغذائي والزراعة التجديدية في سياسات وصناديق وبرامج المناخ الدولية.[53،54]

56- وستواصل شراكة **البرنامج** مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التركيز على قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وسلاسل القيمة الزراعية على الصمود وعلى التكيف، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق حلول التأمين ضد المخاطر المناخية وإزالة مخاطر برامج الاستثمار الزراعي. وسيركز التعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على ربط شبكات رصد الأحوال الجوية المائية بخدمات معلومات المناخ في الميل الأخير وخدمات الإنذار المبكر من أجل المجتمعات المحلية التي

[52] منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج**. 2023. *استراتيجية الإجراءات الاستباقية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج**: توسيع نطاق الإجراءات الاستباقية لمنع الأزمات الغذائية*.

[53] مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. 2020. *توجيهات الأمم المتحدة المشتركة للمساعدة في بناء مجتمعات قادرة على التحمل*.

[54] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2022. *مستقبل الأغذية والزراعة – محركات التحول ودوافعه*.

تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وستيسر شراكة **البرنامج** مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الدعم المنسق لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث[55] والدعوة المتسقة للحد من مخاطر الكوارث في سياق العمل المناخي الدولي.

57- وفي ما يتعلق بالشراكات في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، سيواصل **البرنامج** إقامة الشراكات مع منظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وآلية الأمن المناخي لمعالجة محركات الأزمات الغذائية المتمثلة في المناخ والنزاعات بطريقة متكاملة، وتعزيز الحماية ضد تغير المناخ للفئات المهمشة والضعيفة بشكل خاص، مثل اللاجئين والأشخاص النازحين داخليا والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال.

58- وسيركز التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومجموعة البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية على التكامل المنسق للتكيف مع تغير المناخ وحلول الحد من مخاطر الكوارث في برامج الاستثمار التي تقودها الحكومة.

البيانات والبحوث والأدلة

59- كما هو موضح أيضا في سياسة **البرنامج** بشأن بناء القدرة على الصمود لعام 2024، فإن توافر البيانات والبحوث والأدلة عالية الجودة يُمكّن من صنع السياسات وتخطيط البرامج وقرارات التمويل المحددة السياق والمستنيرة بالمخاطر. وبالنسبة للبرامج التي تركز على المناخ، يشمل ذلك الجمع بين الأدلة المستقاة من النماذج المناخية ودراسات الإسناد بشأن المناخ ورسم خرائط للأخطار، والرصد الساتلي وتحليل سلاسل القيمة، والبيانات المستمدة من استقصاءات الأسر وتقييمات الضعف ومقابلات أفرقة التركيز والتقييمات التشاركية. وستواصل عمليات رصد الأمن الغذائي الموسمية وتحليلها والتنبؤ بها دعم تحليل الضعف أمام تغير المناخ.

60- ولضمان أن تكون البرامج القطرية **للبرنامج** مستنيرة بالمخاطر، سيقوم **البرنامج** بدمج المعلومات المتعلقة بالمخاطر المناخية والضعف في المراحل المبكرة من تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية وبجمع خرائط الأخطار المناخية مع البيانات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى المتعلقة بالأمن الغذائي والفقر والمنظور الجنساني والتغذية. وسينصب التركيز على إجراء تحليل مشترك لبيانات المخاطر المناخية وانعدام المساواة بين الجنسين بهدف الوصول في النهاية إلى زيادة مشاركة النساء والبنات في التخطيط للتكيف مع تغير المناخ. وسيتضمن تحليل النظم الغذائية وسلاسل القيمة المحلية تحليلا للمخاطر المناخية عبر مراحل إنتاج الأغذية وتجهيزها وتخزينها ونقلها وبيعها بالتجزئة واستهلاكها. وسيتم تكثيف تبادل البيانات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لتيسير تحليل المخاطر بشكل أكثر تكاملا، والبرمجة التي تركز على المناخ والاستهداف من قبل أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

61- وفي ما يتعلق برصد النتائج وتحليل الأثر، سيستند **البرنامج** إلى أدلة كمية ونوعية. وتشمل الأولويات تحليل التكلفة والفائدة للنُهج المختلفة للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وتتبع الاحتياجات الإنسانية في أعقاب الكوارث المناخية الحادة أو المطولة. وتوفر أدوات التتبع الجغرافي المكاني منظورا فريدا بشأن فعالية التكيف القائم على النظم الإيكولوجية وأثره الطويل الأجل على الموارد الطبيعية.[56] وتشكل آليات رصد وتقييم تقدم البرامج أهمية بالغة بالنسبة لإبلاغ أصحاب المصلحة وتحقيق المواءمة مع المساءلة القانونية والأخلاقية **للبرنامج**.[57] وفي ما يتعلق بالأدلة النوعية، سيواصل **البرنامج** جمع المعلومات وتفسيرها من آليات التعقيبات المجتمعية وتتبع تصورات الناس لقدرتهم على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية - بما في ذلك من الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. لا يزال هذا العمل يستند إلى المؤشرات المتغيرة الواردة في إطار النتائج المؤسسية **للبرنامج**، مثل مؤشر التعرض للصدمات ودرجة القدرة على الصمود.[58]

---

[55] مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. 2015. *إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030*.

[56] **البرنامج**. 2020. نظام رصد أثر الأصول.

[57] وحدة التفتيش المشتركة، 2023. استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. (JIU/REP/2023/3).

[58] **البرنامج**. 2023. مؤشر التعرض للصدمات؛ **البرنامج**. 2022. درجة القدرة على الصمود.

62- وكجزء من خطة التنفيذ المحددة التكاليف لهذه السياسة، سيقوم **البرنامج** بوضع استراتيجيته البحثية المتعددة السنوات بشأن العمل المناخي، وتحديد البلدان والمواضيع ذات الأولوية في ما يتعلق بتقييمات الأثر، وتجميع التقييمات والتقييمات اللامركزية، ووضع منهجية عملية ومنخفضة التكلفة لتتبع تنفيذ هذه السياسة.

التمويل

63- على مدار الدورة السابقة للسياسة، حشد **البرنامج** أكثر من مليار دولار أمريكي للمشروعات التي تنطوي على أهداف كبيرة متعلقة بالمناخ. وتعتبر هذه الاستثمارات ضرورية لتعزيز قدرة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على التكيف وبناء النظم المطلوبة لحمايتهم من الكوارث المناخية الجديدة. ويتطلب الأثر المتزايد لتغير المناخ على الاحتياجات الإنسانية أن يضاعف **البرنامج** جهوده في جمع الأموال لضمان أن تكون برامجه وعملياته متوافقة مع المناخ ومستنيرة بالمخاطر. وبغية تحقيق هذا الهدف، سيحسن **البرنامج** قدرته على الوصول إلى موارد التمويل المختلفة وتحديد تسلسلها والجمع بينها – بما في ذلك الصناديق الإنسانية والإنمائية والمناخية وصناديق بناء السلام – من أجل تمكين وضع برامج متكاملة وضمان توفير تمويل لحصائل المناخ والقدرة على الصمود يتسم بقدر أكبر من المرونة وقابلية التنبؤ.

64- وتتوخى خطة تنفيذ هذه السياسة وضع استراتيجية لتعبئة الموارد المناخية تحدد آفاق جمع الأموال لأنواع الموارد التالية:

- **صناديق المناخ المتعددة الأطراف.** إن **البرنامج** معتمد لدى الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف ومستعد للعمل كشريك تنفيذي مع الكيانات المعتمدة الأخرى للمشروعات الممولة من خلال صندوق أقل البلدان نموا والصندوق الخاص بتغير المناخ الذي يديره مرفق البيئة العالمية.
- **الصناديق الثنائية المعنية بالمناخ والتنمية.** يعد **البرنامج** شريكا منفذا وتنفيذيا للمشروعات التي تركز على المناخ وذات الصلة بالمناخ التي تدعمها الجهات المانحة الثنائية وتقدم تقاريرها إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تماشيا مع معالم ريو للمناخ التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.[59]
- **المؤسسات المالية الدولية والحكومات المستفيدة من البرامج.** تعد المؤسسات المالية الدولية من الشركاء الرئيسيين في زيادة التمويل اللازم للتكيف مع تغير المناخ في البلدان النامية. فهي تيسر التخصيص الاستراتيجي للموارد الحكومية للمشروعات التي تعمل على إزالة المخاطر في القطاعات الحيوية للاقتصاد وتعزيز القدرة التكيفية لقطاع الأغذية والزراعة.
- **القطاع الخاص.** يدعم **البرنامج** الآليات القائمة على السوق في ما يتعلق بالمنتجات والخدمات الخاصة بالمناخ مثل التأمين ضد المخاطر المناخية القائم على المؤشرات، والوصول الرقمي إلى المعلومات البيئية والطاقة المتجددة وتكنولوجيا ما بعد الحصاد المحسنة. كما أن **البرنامج** شريك منفذ في المشروعات التي تركز على المناخ التي تمولها الجهات الخيرية والمؤسسات والجهات المانحة الفردية.
- **التمويل المبتكر.** يعد **البرنامج** شريكا تقنيا وتنفيذيا للتمويل المختلط ومبادلات الديون. وعلى مدار دورة السياسات التالية، سيواصل **البرنامج** استكشاف أدوات التمويل المبتكرة مثل تمويل الكربون وسندات الكوارث وتوسيع نطاق شراكاته الحالية لتعبئة والاستفادة من كميات أكبر من التمويل المتفق عليه مسبقا لمكافحة المخاطر المناخية والكوارث.

القوة العاملة

65- كجزء من خطة تنفيذ السياسة، يقترح **البرنامج** استثمارات مستهدفة في قوته العاملة لفتح مسارات التغيير لهذه السياسة. وستستند هذه الاستثمارات إلى عملية مخصصة لإدارة التغيير تعمل على تزويد القوة العاملة في **البرنامج** بالقدرة على قيادة ودعم التركيز المتزايد للمنظمة على العمل المناخي:

[59] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2011. *كتيب بشأن معالم المناخ للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.*

- **تعزيز قدرات الموظفين** في مجال سياسات تغير المناخ، وعلوم تغير المناخ، والتمويل المناخي، والبرمجة التي تركز على المناخ - بما في ذلك من خلال برنامج تدريب وشهادات متخصص في مجال المناخ.
- **تطوير مواد المعرفة والمواد الإرشادية ونشرها** لدمج العمل المناخي في الخطط الاستراتيجية القطرية وإبلاغ تصميم وتنفيذ مشروعات عالية الجودة للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.
- **تبسيط عملية توظيف الخبراء ذوي المهارات المتخصصة واستبقائهم ونشرهم** لتعزيز القدرات المتعلقة بالمناخ في الوظائف ذات الصلة على نطاق **البرنامج**.
- **وضع نماذج مراكز الخدمات والنشر** لإتاحة الخبرات التقنية المتخصصة للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية التابعة **للبرنامج** في غضون مهل زمنية قصيرة.

66- وبغية تعزيز قدرات موظفي **البرنامج** بصفتهم عناصر تمكينية للعمل المناخي، سيستعرض **البرنامج** توصيفات التوظيف والمهارات على مستوى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر ويقيّم طرائق دورات التناوب والتعاقد ذات الصلة. ويشمل ذلك التوصيات الخاصة بتوظيف الموظفين الذين يركزون على المناخ واستبقائهم وتدريبهم وإعادة تدريبهم، والاستعانة بالخبرات الخارجية - بما في ذلك من خلال الانتداب، والموظفين الفنيين المبتدئين، واتفاقات الشراكة الاحتياطية.